انطلاق مؤتمر ومعرض الكويت الدولي الثالث للصحة والسلامة والأمن والبيئة

هاشم: «البترول» تستهدف 15٪ من الطاقة المتجددة بحلول 2030

خفض معدلات حرق الغاز من 17٪ إلى 1٪.. وجهود متواصلة لخفض النسبة

هاشم هاشم

هاشم وعماد سلطان ووليد البدر ووفاء الزعابي وعبدالناصر الفليج والشيخ نواف الصباح في مقدمة الحضور خلال المؤتمر (أحمد علي)

أحمد مغربي

قال الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية هاشم هاشم ان القطاع النفطي يعتبر من أبرز الجهات المحلية التي تتعاون لترجمة رؤية صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد بأن تشكل نسبة اعتماد الكويت على الطاقة المتجددة 15٪ من مجمل احتياجاتها للطاقة بحلول 2030. وأوضح هاشم في كلمة خلال مؤتمر ومعرض الكويت الدولي الثالث للصحة والسلامة والأمن والبيئة الذي تنظمه مؤسسة البترول بالتعاون مع شركة نفط الكويت ويستمر ثلاثة أيام أن العالم يحتاج إلى المزيد من الطاقة الأنظف من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وذكر هاشم ان «مؤسسة البترول» اتخذت خيارات استراتيجية رئيسية تساهم في تعزيز قيمة المؤسسة وشركاتها التابعة وفقا لاستراتيجية 2040، ومن بين هذه الخيارات، التحول إلى مؤسسة أكثر أمانا وأقوى وأفضل أداء.

وأشار الى ان التوجيهات الاستراتيجية للمؤسسة تركز على معايير الصحة والسلامة والأمن والبيئة المحلية والدولية على السواء، وذلك من أجل تعزيز أدائنا في هذا المجال والتزامنا تجاهه.

وأضاف: «يتمثل أحد أهم محاور استراتيجية مؤسسة البترول الكويتية والشركات التابعة لها لعام 2040 في تحقيق نسبة مساهمة المؤسسة في التزامات إدارة غازات الاحتباس الحراري بالكويت في مجال الصحة والسلامة والبيئة، وذلك للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، من خلال مشاريع متخصصة مختلفة تم تنفيذها في قطاع النفط الكويتي».

وبيّن هاشم ان المخاوف الكبيرة حيال تغير المناخ وأمن الطاقة أدت إلى تحريك جهود الطاقة وتحفيز السياسات البيئية، وبالتالي فإن هناك خططا جارية على قدم وساق لتنفيذ عدد من المشاريع في مجال الطاقة المتجددة، حيث سيضمن ذلك التوسع استخدام تطبيقات الطاقة الشمسية للمساعدة في تحقيق الاتجاهات الاستراتيجية من حيث تلبية الطلب المتزايد على الكهرباء، إلى جانب حماية البيئة.

وقال ان قطاع النفط الكويتي يعمل على الاستثمار في مشاريع رأس المال الخاصة بالصحة والسلامة والأمن والبيئة، والتي يهدف معظمها إلى خفض الانبعاثات، واستخدام الطاقة المتجددة، وتحسين كفاءة الطاقة، ومن هذه المشاريع، تطوير نظام إدارة الطاقة، وتنمية مشاريع الطاقة الشمسية، والخطط لالتقاط وتخزين الكربون وتحسين طرق إنتاج النفط.

وبيّن ان النسبة العالية لحرق الغاز في العمليات النفطية كانت تشكل أحد التحديات التشغيلية الرئيسية، والتي لديها تأثير بيئي واقتصادي، بالإضافة إلى التأثير على صورة الكويت، والكويت تفخر الان بخفض نسبة حرق الغاز من 17٪ في 2005 إلى 1٪ فقط في 2010، علما بأن هناك جهود متواصلة للمزيد من خفض نسبة حرق الغاز في عمليات القطاع النفطي.

إضافة إلى ذلك، لدينا مشروعا مصفاة الزور والوقود النظيف اللذان لا يزالان قيد التنفيذ، ويهدفان إلى حماية البيئة وتحسين الظروف البيئية للبلاد، كما أطلقت المؤسسة مشروعين استراتيجيين رائدين هما مشروع الدبدبة للطاقة الشمسية، ومشروع سدرة للطاقة الشمسية.

«الغرفة» استضافت منتدى رجال الأعمال القيرغيزيين ـ الكويتيين

القطامي: «قيرغيزستان» لاتزال بكراً لجلب المزيد من الاستثمارات

طارق عرابي

أشادت عضو غرفة تجارة وصناعة الكويت وفاء القطامي بالفرص الاستثمارية المجدية المتوافرة لدى الجمهورية القيرغيزية، في مختلف القطاعات التي من بينها (العقار والمقاولات والمعادن والسياحة والزراعة).

وأضافت عقب ترؤسها للجانب الكويتي في الاجتماع الثاني لمنتدى رجال الأعمال القيرغيزيين ـ الكويتيين، والذي عقد أمس في مقر الغرفة في إطار الاحتفال بمرور 25 عاما على إقامة العلاقات الديبلوماسية بين قيرغيزستان والكويت، أن قيرغيزستان تعتبر من الدول الواعدة التي ما زالت بكرا في المجال الاستثماري. وأكدت ان المنتدى شهد دعوات متبادلة من كلا الجانبين للاستثمار في عدد من القطاعات المختلفة، لعل أهمها دعوة الجانب القيرغيزي للمستثمرين الكويتيين للاستثمار في قطاع المصرفية الإسلامية، خاصة ان الكويت تعتبر من الدول الرائدة في هذه الصناعة.

وأعربت القطامي عن أملها في أن يرتفع حجم التبادل التجاري بين البلدين في المستقبل القريب، مشيرة إلى أن السبب الرئيسي وراء ضعف حجم التبادل بين البلدين يعود إلى العلاقة الجديدة والتي تمتد لنحو 25 عاما فقط.

بدورها، أكدت سفيرة قيرغيزستان لدى الكويت سمارغول أدامقولوفا أن الاجتماع الثاني لمنتدى رجال الأعمال القيرغيزيين ـ الكويتيين يعقد بتنظيم من قبل السفارة القيرغيزية في الكويت برعاية غرفة تجارة وصناعة الكويت، وبحضور 30 شخصية استثمارية قيرغيزية، حيث تركزت المباحثات فيه على التعريف بفرص الاستثمار المتاحة في الجمهورية القيرغيزية في كل المجالات الاستثمارية والمصرفية والعقارية والسياحية.. وغيرها، لافتة إلى ان أرقام التبادل التجاري الحالية تعتبر ضعيفة جدا ولا تعكس حجم العلاقات الديبلوماسية بين البلدين، حيث سجل ميزان التبادل التجاري بين البلدين نحو 100 ألف دولار فقط في 2018. ووصفت السفيرة العلاقات الثنائية بين البلدين بـ «المتميزة»، مشيدة في الوقت نفسه بالدور الذي قامت به الكويت لدعم الحكومة القيرغيزية من خلال الصندوق الكويتي للتنمية الذي قام بالمساعدة في تنفيذ عدد من مشاريع البنية التحتية ومشاريع الطرق التي تربط بين الصين وقيرغيستان، ومحطات الكهرباء وغيرها من المشاريع التنموية. وأشادت برد الفعل الكويتي من قبل المستثمرين الكويتيين الذين أبدوا استعدادهم للتباحث في مختلف الفرص الاستثمارية المتاحة، وعلى رأسها الصناعة المصرفية الإسلامية.

ولفتت أدامقولوفا إلى أن قيرغيزستان تمتاز بعلاقاتها التجارية مع عدد من دول العالم، خاصة انها عضو في عدد من المنظمات التجارية العالمية، ما يجعلها تتمتع بإعفاءات ضريبية وتجارية مع عدد من الدول فضلا عن أنها جزء من «طريق الحرير» الذي يربط الصين بعدد من الدول الآسيوية.

وأضافت ان قيرغيزستان أصبحت تشتهر بأنها إحدى الوجهات السياحية الجاذبة خلال السنوات الخمس الأخيرة، حيث تضاعف أعداد السياح خلال هذه السنوات مئات المرات ليصل مع نهاية العام الماضي إلى أكثر من 6 ملايين سائح سنويا، بينهم شريحة كبيرة من المواطنين الخليجيين والعرب، وذلك بسبب الطبيعة الخلابة التي تتمتع بها بلادها وكرم الضيافة الأصيلة. وأكدت ان قيرغيزستان تمتلك العديد من المؤهلات التي تجعلها جاذبة للسياحة طوال العام، فهناك الجبال الشاهقة، والأنهار الطبيعية التي يزيد عددها على 40 ألف نهر، و2000 بحيرة طبيعية، وغيرها من المقومات السياحية الجاذبة للأسر والعائلات الخليجية والعربية.

من ناحيته، دعا الرئيس التنفيذي لشركة «تريبلاند» السياحية آتانوف تاينشتك المواطنين الكويتيين لزيارة قيرغيزستان سواء للاستثمار او التجارة أو السياحة، مؤكدا ان 80٪ من سكان قيرغيستان والبالغ عددهم 6 ملايين نسمة هم مسلمون ما يعني توافر الأكل الحلال والتقاليد الإسلامية في كل أرجاء البلاد.

وقال ان قيرغيزستان والتي لا تبعد عن الكويت سوى 3 ساعات بالطائرة، تستقبل جميع مواطني دول الخليج بدون تأشيرة، فضلا عن انها تمتلك قوانين تعمل على حماية الاستثمارات والمستثمرين، لافتا في الوقت نفسه إلى ضرورة فتح خط طيران مباشر بين الكويت وقيرغيزستان لتسهيل وصول السياح الكويتيين إليها.

وفاء القطامي تترأس الجانب الكويتي (محمد هاشم)

جانب من الاجتماع

الوزان: 18 مليار دولار استثمارات كويتية في الأردن

استقبل نائب رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت عبدالوهاب الوزان أمس عددا من الوزراء من الأردن، ضم كلا من د.عز الدين كناكرية ـ وزير المالية، م.هالة عادل زواتي وزير الطاقة، ود.محمد العسعس ـ مستشار ملك الأردن للشؤون الاقتصادية، وقد حضر اللقاء صقر ابو شتال ـ سفير الأردن لدى الكويت. وقد شارك في الاجتماع أسامة النصف ـ عضو مكتب الغرفة، ورباح الرباح ـ مدير عام الغرفة، وحمد العمر ـ نائب مدير عام الغرفة.

بداية، تطرق الوزان إلى الوفد الاقتصادي الكويتي الذي نظمته الغرفة لمرافقة سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك في زيارته الأخيرة للمملكة، والتي تخللها لقاء مع قطاع الأعمال الأردني نظمه بالشراكة كل من غرفة تجارة الأردن وغرفة صناعة الأردن، وتم توقيع بروتوكول تعاون مشترك مع كلتا الغرفتين، مؤكدا أن هذه الزيارة تعكس اهتمام القيادات العليا باشراك القطاع الخاص في عملية تعزيز العلاقات المشتركة بين البلدين.

ولفت الوزان إلى التجربة الناجحة للاستثمارات الكويتية في الأردن التي تعد مثالا نموذجيا يحتذى به، حيث إن حجم الاستثمارات الكويتية كانت وبالتحديد قبل عام 2005 لا تتجاوز بضعة ملايين دولار، وبعد توجه المملكة إلى الانفتاح الاقتصادي وجذب رؤوس الأموال المباشرة، ازدادت الاستثمارات الكويتية بشكل متصاعد سنويا حتى بلغت إجمالي قيمتها ما يزيد على 18 مليار دولار في عدة قطاعات حيوية كالسياحة، الصناعة، المصارف، الاتصالات، العقارات، والنقل، مؤكدا أن هذا كله ما كان يتحقق لولا دعم صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد والملك عبدالله الثاني بن الحسين، وإيعازه لحكومة بتحسين بيئة الأعمال وتذليل كل العقبات الاقتصادية السابقة.

«أسواق المال» تضع اللمسات النهائية لـ«معيار كفاية رأس المال»

باهي أحمد

قال رئيس اللجنة التوجيهية لمشروع «إعداد تعليمات معيار كفاية رأس المال للأشخاص المرخص لهم» مبارك الرفاعي إن هيئة أسواق المال قامت بتنفيذ أحد توجهاتها الاستراتيجية والمتمثل في مشروع كفاية رأس المال للأشخاص المرخص لهم، مؤكدا أن للهيئة الحق في فرض متطلبات إضافية أو طلب تقارير بشكل محدد للتأكد من أن الشخص المرخص له لديه القدرة على الاستمرارية بأعماله وعلى الأخص الاحتفاظ برأس مال كاف، وذلك بما يتناسب مع حجم ونوع أنشطة الأوراق المالية التي يزاولها، مضيفا أنه تم وضع اللمسات النهائية على المشروع وأن الخطوة التالية ستتم من خلال طرح مذكرة للاستفادة من أي آراء حول المشروع.

جاء ذلك خلال المؤتمر الصحافي الذي عقد أمس للإعلان عن استطلاع رأي السوق بشأن المسودة الخاصة بتعليمات معيار كفاءة رأس المال للأشخاص المرخص لهم.

وأضاف الرفاعي أن هذه التعليمات تعد خطوة مهمة في هذا الإطار، خاصة أنها تعد إحدى الأدوات والآليات الرقابية الفعالة التي من شأنها تعزيز كفاءة أداء الشركات المرخصة للتعامل في الأوراق المالية وضمان سلامة مراكزها المالية بشكل يتناسب مع حجم وطبيعة المخاطر التي تتعرض لها، هذا فضلا عن مساهمتها في حماية حقوق المستثمرين، وخلق بيئة استثمارية آمنة عن طريق توفير الاحتياطات اللازمة لتأمين المخاطر المتعلقة بأعمال وتعاملات الشركات المرخصة، خاصة المخاطر الناتجة عن طرح منتجات وأنشطة مالية جديدة ضمن مراحل تطوير السوق (مثل البيع على المكشوف، وإقراض واقتراض الأسهم، واتفاقيات إعادة الشراء)، بالإضافة إلى متطلبات رأس مال تتوافق مع أنشطة مؤسسات البنية الأساسية لأسواق المال المستحدثة في السوق (مثل الوسيط المقابل المركزي).

بدوره، لفت رئيس فريق عمل المشروع عبدالله التركيت إلى قيام الهيئة بالتعاون مع المستشار العالمي «شركة إرنست ويونغ للاستشارات» بإعدادهما مسودة تعليمات كفاية رأس المال للأشخاص المرخص لهم، وكذلك إعدادهما كل النماذج الخاصة بالتعليمات باللغتين العربية والإنجليزية، وبتقييم مدى ملاءمتها لبيئة الأعمال، وذلك من خلال إجراء عمليات «دراسة الأثر الكمي المختلفة» (1ـ المبدئية، 2ـ الشاملة والنهائية)، والتي تضمنت تطبيق مسودة التعليمات على عينة مختارة من الأشخاص المرخص لهم، حيث أظهرت النتائج ملاءمة تلك التعليمات لبيئة الأعمال إلى حد بعيد، لاسيما من حيث تغطيتها لكل أنواع المخاطر المصاحبة لممارسة أنشطة الأوراق المالية المرخص لها من قبل الهيئة، كما أظهرت نتائج التقييم أيضا أن معظم الأشخاص المرخص لهم المشاركين في هذه المرحلة يتمتعون بمعدلات كفاية رأسمال عالية وفقا لمتطلبات القياس المحددة في مسودة التعليمات.

وأوضح أن هناك العديد من الأسس التي ارتكزت إليها إعداد مسودة التعليمات منها احتساب رأس المال المطلوب بناء على المخاطر «Risk ـ Based Approach» كأساس لإعداد التعليمات ويتمثل الالتزام بهذه التعليمات باستيفاء الشخص المرخص له لكل من رأس المال الرقابي للشخص المرخص له على أن يكون أكبر من متطلبات رأسمال المحتسبة على المخاطر، حيث تم إعداد التعليمات وفق آلية تراعي كل الأدوات المالية وأنشطة الأوراق المالية المرخصة من الهيئة حاليا، وتلك التي سيتم العمل بها خلال المرحلة الانتقالية لمشروع تطوير السوق، بالإضافة إلى تلك التي سيتم العمل بها مستقبلا وفق الهيكل النهائي لأنشطة الأوراق المالية والأدوات المالية الجديدة. وأضاف التركيت أنه تم بصورة مبدئية استثناء 4 أنشطة مرخصة من تطبيق التعليمات ليتم الاكتفاء بالحد الأدنى لرأس المال المدفوع، وهي مقوم الأصول، مستشار الاستثمار، وكالة التصنيف الائتماني، مراقب استثمار، كما تم تحديد متطلبات إضافية مؤسسات البنية الأساسية لأسواق المال.

الرفاعي متوسطا المتحدثين أثناء المؤتمر الصحافي